



ماذا عن الثقة بين المستثمر والحكومة؟

تخصيص أراضٍ للاستثمار في كل المحافظات وتوفير الخدمات الأساسية لها

وتوجد قرى بضائع في الموانئ والمطارات الدولية، ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية الخاصة بجمع البيانات والإحصاءات، إلى جانب تعزيز دور منظمات القطاع الخاص في جانب توفير المعلومات والبيانات عن الفرص والمزايا الاستثمارية.

كتب/ جمال مجاهد

وتهدف المصروفة إلى رفع كفاءة الجهاز القضائي ودوره في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال إصدار المجلس الأعلى للقضاء قراراً بتحديد ائق زمني لإنجاز القضايا المعروضة على المحاكم التجارية والعمل في قضايا المنازعات المطروحة على مساحة القضاء واستكمال إنشاء المحاكم التجارية والاستثمارية ورفع هذه المحاكم بخبرات قضائية كفؤة مسلمة وعريضة، فضلاً عن تأهيل وتدريب الكادر القضائي والتأهيل المساعدا في المحاكم التجارية والاستثمارية، كما تتطلع إلى الإسراع في حل المشاكل المتعلقة بالأراضي عبر إعداد خطة مناسبة توضح التخطيط المناسب لاستخدام الأراضي وتقديم نظام كفه وفعال لحل مشاكل وضحايا الأراضي بسرعة ودون تأخير، وإعداد إطار مؤسسي متكامل لتوزيع اراضي الدولة بصورة واضحة وفعالة ومشجعة للاستثمار.

وفيما يتعلق بهدف تعزيز فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي تتضمن المصروفة إعداد النظم في قانون البنك المركزي فيما يخص دوره في الاستثمار والتنمية، والإسراع في استكمال إنشاء سوق الأوراق المالية والنقدية واستكمال بعض الإجراءات المالية المتعلقة بخدمات البنوك، وإعادة لإنشاء والتعمير والبنك الأهلي والإسكان في بنك واحد وتحويل البنك الزراعي إلى بنك للتنمية الريفية، وإعادة النظر في سعر الفائدة الحالي وبالشكل الذي يشجع الإقراض من البنوك وتحريك المخزونات المحلية، بالإضافة إلى إعادة النظر في قانون البنوك، وإنشاء بنك لدعم الصادرات، وتحويل أذن الترخيص الائتماني في مصرف المصرف التجاري ومصورة تدريجية إلى اسم مشتركة في عدد من المنتجات الواعدة والاستثمارات

منظومة متكاملة من المتطلبات والمحددات الاقتصادية والإدارية والشريعية لجعل المناخ الاستثماري ملائماً

وتسعى مصروفة العوائق وسياسات المعالجة -التي تعمل عنواناً لتحرير مناخ الاستثمار في اليمن- لمصنعها المحلي والإقليمي للقطاع الخاص واستكمال خدمات البنية التحتية للاقتصاد، وتعزيز ثقافة المبادرات والمعلومات التي يحتاجها المستثمر من خلال تأسيس مجلس أعلى للتشريع في الحكومة والقطاع الخاص، والتطبيق الجاد لقانون الاستثمار فيما يتعلق بالمزايا والحوافز الممنوحة للإنتاج الموجه للتصدير مثل الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب الجبرية المفروضة على مستلزمات الإنتاج المستوردة للجزء الموجه للتصدير والإعفاء من ضريبة الإنتاج للجزء المصدّر من الإنتاج، وكذا إصدار قانون إدارة عملية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل شامل للفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية ومختلف المحافظات، وإخراجها في شكل خارطة استثمارية ووضع استراتيجية ترويجية وتسويقية لهذه الفرص، بالإضافة إلى الإسراع في مد الخدمات الصناعية اللازمة للمشاريع الاستثمارية إلى المناطق الصناعية، وإنشاء مناطق صناعية وتجارية جديدة على الحدود اليمنية مع دول الجوار، وتوفير الطاقة الكهربائية في المناطق الاستثمارية الواعدة والمناطق الصناعية.

مجلس أعلى للمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص وإنشاء سوق الأوراق المالية والنقدية

وتحتوي سياسة وإجراءات المصروفة على ربط مناطق الإنتاج والموانئ بإنشاء خط سكة حديد، والإسراع في إنشاء مشروع إنتاج الطاقة بالخاز لتخفيض كلفة الطاقة في المصانع، وتطوير الموانئ اليمنية

والتوسيع وتطوير مشاريع البنية التحتية في مختلف المحافظات، وإخراجها في شكل خارطة استثمارية ووضع استراتيجية ترويجية وتسويقية لهذه الفرص، بالإضافة إلى الإسراع في مد الخدمات الصناعية اللازمة للمشاريع الاستثمارية إلى المناطق الصناعية، وإنشاء مناطق صناعية وتجارية جديدة على الحدود اليمنية مع دول الجوار، وتوفير الطاقة الكهربائية في المناطق الاستثمارية الواعدة والمناطق الصناعية.

بيئة مؤسسية وتنظيمية

وفي جانب العمل على تهيئة وإيجاد البيئة المؤسسية والتنظيمية اللازمة لنمو وازدهار الاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي تتضمن السياسات والإجراءات توحيد إجراءات ونظم تقديم الخدمة العامة وشروط الحصول عليها بصورة واضحة وسهلة بحيث تساهم في تقديم الخدمة بالسرعة والتكلفة المعقولة وبتوعية أفضل وتحديد مهام واختصاصات الجهات ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص وبيئة الأعمال بدقة ووضوح، وتفعيل أجهزة الرقابة الإدارية والمالية وتقديم كل مخالف للبيئة المختصة، وكذا تحسين كفاءة الموظفين والزوار والمؤسسات الحكومية. ويهدف إدخال المهيم المتعلقة بالحكم الرشيد وكفاءة القضاء اعتماد المصروفة على إصدار الأئنة الرقابية للقطاع الخاص الحكومية والرسوم المتعلقة بها وتخفيضها بالوسائل المختلفة بما فيها التوابع الإلكترونية الخاصة بكل جهة، وإصدار قانون الحائضات والإزمات والخصومات الحكومية، وهيكلة اللجنة العليا للمناطق وذلك من خلال إعادة تحديد دورها كمؤسسة مستقلة، وكذلك فصل سياسة اللجنة ووظائفها الإبرائية عن دورها الإشرافي والرقابي، وتفعيل عمل الهيئة الوطنية العليا لكفاءة القضاء.

مجلس أعلى للمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص وإنشاء سوق الأوراق المالية والنقدية

وتحتوي المصروفة على سياسات وإجراءات تتعلق بإصدار لائحة تنظيم الصيد التقليدي، وإصدار لائحة تنظيم الصادرات السمكية، وإصدار لائحة الجراج والنمو ومكانة القطاع السياحي في هيكل الاقتصاد الوطني تؤكد على الحاجة إلى إعداد القرارات والقوانين الخاصة بتحديد الأراضي المخصصة

وللاستثمار السياحي، وإعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية والاستثمار السياحي، وتحسين خدمات البنية التحتية والخدمة للسياحة. ومن أجل تنمية القطاع الصناعي تلزم المصروفة إلى استثمار جزء من احتياطي الدولة من النقد الأجنبي في صناعات استراتيجية للاستثمار والكهرباء والغاز والصناعات التبريدية، وإصدار قانون مكافحة التهرب، وتفعيل دور الهيئة العامة لمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، وكذا قيام هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار فيما يتعلق بالمواقع المدروسة للاستثمار والتي تحتاج إلى توفير خدمات البنية التحتية، والإسراع في إنشاء محطات الكهرباء الإسعافية في كل من نهار وأرب، وإعادة النظر في تعرفه أسعار الكهرباء للمشاريع الاستثمارية الصناعية والخدمية. إلى جانب إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الصناعية وإعداد خارطة لتحديد مواقع الاستثمار الصناعي.

إصلاحات هيكلية

وتركزت الجهود التنموية في السنوات الأخيرة وخاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في إبريل ١٩٩٥ على تحسين المناخ الاستثماري وتوفير متطلبات البنية الاستثمارية الجارية والمحفزة للاستثمار، وإزالة العوائق الإدارية والضريبية وفي منظومة القوانين المتعلقة بالاستثمار مثل قانون الاستثمار والقوانين الخاصة بالبنوك والجمارك والضرائب وغيرها من القوانين، فضلاً عن الإصلاحات الكلية في التجارة الخارجية وإزالة كافة القيود على انتقال رؤوس الأموال.

الإسراع في مد الخدمات إلى المناطق الصناعية وإنشاء مناطق صناعية وتجارية جديدة على الحدود اليمنية مع دول الجوار

وقدمت نحو إيجاد إطار قانوني ملئم يقدم حزمة من الضمانات والالتحيزات والتسهيلات للاستثمار المحلي والأجنبي.

تحرير الضريبي والتهريب الجمركي وإيجاد آلية دائمة لتطبيق

وتستند أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني إلى كونه يمثل القاعدة والدفعة والحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وفوه الدافع الحقيقي محفزات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتحسين أوضاعه، وتحكم الاستثمار كذلك في استحداث نظم التشغيل الفعول للاقتصاد المؤثر تأثيراً قوياً على الطاقة الإنتاجية وعرض السلع والخدمات. وفي الدول النامية والأقل نمواً يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في تخفيض معدلات البطالة والتخفيف من الفقر من خلال خلق المزيد من فرص العمل الجديدة، وفي زيادة الطلب المحلي والخارجي على السلع والخدمات المنتجة المحلية.

إعادة هيكلة "الاستثمار"

وتنتج الحكومة نحو إعادة هيكلة كل من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للمناطق الحرة، بما

وتختلف من عام لآخر وربما من شهر لآخر تبعاً للتطورات التي تطرا والتي تشمل على سياسات وإجراءات حكومية قديمة جديدة تصاحبها رغبة أكيدة في تنفيذها بفعالية، كما تتضمن مواقف متباينة معقدة على ما يشهده مناخ الاستثمار من سلبيات وعوائق ومشكلات تهدده. الاستثمار قاطرة التنمية ورافد للاقتصاد الوطني. لا شك في ذلك، ولكن لكي نوجد استثماراً حقيقياً يخلق فرص عمل ويقلص من حجم البطالة ويدعم جهود الدولة في التنمية والتخفيف من الفقر، لا بد للحكومة والمستثمر "القطاع الخاص" من العمل معاً بجدية بحيث يوجد المناخ الملئم والمواتي الفعلي لمخض الاستثمارات المحلية والأجنبية والقة المتبايلة، مثلما نجد المستثمر الحريص على مصلحته وفائدته قدر الحرص على مصلحة وفائدة الاقتصاد الوطني.

إعادة هيكلة "الاستثمار"

وتنتج الحكومة نحو إعادة هيكلة كل من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للمناطق الحرة، بما

إعداد وإقرار مشروع قانون لمكافحة

وتستند أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني إلى كونه يمثل القاعدة والدفعة والحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وفوه الدافع الحقيقي محفزات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتحسين أوضاعه، وتحكم الاستثمار كذلك في استحداث نظم التشغيل الفعول للاقتصاد المؤثر تأثيراً قوياً على الطاقة الإنتاجية وعرض السلع والخدمات. وفي الدول النامية والأقل نمواً يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في تخفيض معدلات البطالة والتخفيف من الفقر من خلال خلق المزيد من فرص العمل الجديدة، وفي زيادة الطلب المحلي والخارجي على السلع والخدمات المنتجة المحلية.

تحرير الضريبي والتهريب الجمركي وإيجاد آلية دائمة لتطبيق

وتستند أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني إلى كونه يمثل القاعدة والدفعة والحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وفوه الدافع الحقيقي محفزات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتحسين أوضاعه، وتحكم الاستثمار كذلك في استحداث نظم التشغيل الفعول للاقتصاد المؤثر تأثيراً قوياً على الطاقة الإنتاجية وعرض السلع والخدمات. وفي الدول النامية والأقل نمواً يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في تخفيض معدلات البطالة والتخفيف من الفقر من خلال خلق المزيد من فرص العمل الجديدة، وفي زيادة الطلب المحلي والخارجي على السلع والخدمات المنتجة المحلية.

إعادة هيكلة "الاستثمار"

وتنتج الحكومة نحو إعادة هيكلة كل من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للمناطق الحرة، بما

إعداد وإقرار مشروع قانون لمكافحة

وتستند أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني إلى كونه يمثل القاعدة والدفعة والحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وفوه الدافع الحقيقي محفزات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتحسين أوضاعه، وتحكم الاستثمار كذلك في استحداث نظم التشغيل الفعول للاقتصاد المؤثر تأثيراً قوياً على الطاقة الإنتاجية وعرض السلع والخدمات. وفي الدول النامية والأقل نمواً يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في تخفيض معدلات البطالة والتخفيف من الفقر من خلال خلق المزيد من فرص العمل الجديدة، وفي زيادة الطلب المحلي والخارجي على السلع والخدمات المنتجة المحلية.

تحرير الضريبي والتهريب الجمركي وإيجاد آلية دائمة لتطبيق

وتستند أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني إلى كونه يمثل القاعدة والدفعة والحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وفوه الدافع الحقيقي محفزات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتحسين أوضاعه، وتحكم الاستثمار كذلك في استحداث نظم التشغيل الفعول للاقتصاد المؤثر تأثيراً قوياً على الطاقة الإنتاجية وعرض السلع والخدمات. وفي الدول النامية والأقل نمواً يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في تخفيض معدلات البطالة والتخفيف من الفقر من خلال خلق المزيد من فرص العمل الجديدة، وفي زيادة الطلب المحلي والخارجي على السلع والخدمات المنتجة المحلية.

إعادة هيكلة "الاستثمار"

وتنتج الحكومة نحو إعادة هيكلة كل من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للمناطق الحرة، بما

إعداد وإقرار مشروع قانون لمكافحة

وتستند أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني إلى كونه يمثل القاعدة والدفعة والحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وفوه الدافع الحقيقي محفزات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتحسين أوضاعه، وتحكم الاستثمار كذلك في استحداث نظم التشغيل الفعول للاقتصاد المؤثر تأثيراً قوياً على الطاقة الإنتاجية وعرض السلع والخدمات. وفي الدول النامية والأقل نمواً يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في تخفيض معدلات البطالة والتخفيف من الفقر من خلال خلق المزيد من فرص العمل الجديدة، وفي زيادة الطلب المحلي والخارجي على السلع والخدمات المنتجة المحلية.

